

تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور
مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

الجريمة الأصلية كشرطٍ مُفترضٍ لجريمة غسل الأموال

للطالبة

عذراء الكعبي

المشرف

د. جهاد عبدالعزيز

قسم القانون العام – كلية القانون

المكان والزمان

مبنى كلية القانون/ طلاب / قاعة الاجتماعات (1005) بالطابق الأول

11:00 صباحاً

الخميس، 6 يونيو 2024

الملخص

ترتبط جريمة غسل الأموال ارتباطاً وثيقاً بالجريمة التي تتحصل منها الأموال محل الغسل ، فلا حديث عن غسل الأموال بدون أموال مستمدة من مصدر غير مشروع ، ومن هنا يثور التساؤل عن طبيعة الجريمة الأصلية ، وما إذا كان يشمل كل جريمة تنشأ عنها أموال غير مشروعة ، أم أن الأمر يقتصر على جرائم بعينها ، فجريمة غسل الأموال جريمة تبعية بطبيعتها وبنائها القانوني لا يكتمل إلا بحدوث الجريمة الأصلية .

وقد اعتبر المشرع الاتحادي وفق الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2021 والمعدل لبعض مواد المرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لسنة 2018 بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، بأن " تعتبر جريمة غسل الأموال جريمةً مُستقلةً، ولا تحول مُعاقبة مُرتكب الجريمة الأصلية دون مُعاقبته على جريمة غسل الأموال".

وقد تم الاهتمام في هذه الدراسة حول تحديد مدى استقلالية جريمة غسل الأموال عن الجريمة الأصلية كشرط مفترض، وكذلك المصادر التي يعتمد عليها الإثبات في الجريمة مصدر الأموال غير مشروع، وتوقيع عقوبة عن الجريمة الأصلية وتوقيع عقوبة عن جريمة غسل الأموال خروجاً على قاعدة تطبيق العقوبة الأشد في حالة الارتباط الذي لا يقبل التجزئة، وأردنا من خلال ذلك بيان حجية الأحكام الصادرة بالبراءة والادانة في الجريمة الأصلية على الحكم في جريمة غسل الأموال.

كلمات البحث الرئيسية: جريمة غسل الأموال – الجريمة الأصلية – الشرط المفترض.